المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 23-09-2006 العـــدد : 4730
الصفحـات : 35 المسلسل : 133

ملف صحفي

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 23-09-2006 العـــدد : 4730
الصفحـات : 35 المسلسل : 133

وقد تحقق الانضمام

هل حان الوقت للاستفادة من إيجابيات منظمة التجارة؟

بمناسبة اليوم الوطني، هذه المناسبة الغالية على قلوبنا وكما عودتنا صحيفة "الاقتصادية" بإتاحة الفرصة للمشاركة حيث تأتي هذه المشاركة الرابعة على التوالي، وفي مثل هذا اليوم من العام الماضي كتبت وكنا نترقب نتائج جهود الدولة وهي تقترب من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وبهذه المناسبة الوطنية الغالية على قلوب الجميع وبعد أن صادق المجلس العمومي في منظمة التجارة العالمية في جلسته التي عقدت بجنيف يوم الجمعة 9 شوال 1426هـ الموافق 11 نوفمبر 2005م على وثائق انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك بحضور الدول الأعضاء وعددهم 148 دولة لتصبح المملكة العضو رقم 149، وكان مجلس الوزراء السعودي قد وافق على انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وفوض وزير التجارة والصناعة السعودي بالتوقيع على وثائق الانضمام إلى المنظمة. أكتب وأكرر التهنئة للقيادة الحكيمة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين، وسمو رئيس اللجنة الوزارية المشرفة على عملية الانضمام، ومعالي رئيس الفريق التفاوضي، وسعادة رئيس الفريق الفني للمفاوضات، وجميع من شارك في هذا الإنجاز من جميع أبناء الوطن كل في مجاله، كما أهنئ كل مواطن سعودي مخلص بهذا الإنجاز، وحيث تحقق الانضمام وفق مصالح المملكة الاقتصادية بعد أن تم تجاوز عقبة ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية من خلال الاستفادة من الاستثناءات التي تضمنتها اتفاقية "الجات". وتم الانضمام بأقل تكلفة ممكنة من خلال الاحتفاظ برسوم جمركية عالية نسبياً على السلع الاستراتيجية الزراعية والصناعية، وذلك تشجيعاً للمنتجات الوطنية التي توفر الأمن الغذائي ولها دور في التنمية الريفية والمحافظة على البيئة. إذا كان تحقق الانضمام، فماذا قدمنا استعداداً للمرحلة الأهم وهي مرحلة تنفيذ الالتزامات والاستفادة من إيجابيات عضوية المملكة في المنظمة ؟؟

من حقنا أن نفخر ونحتفل بما تحقق من إنجاز ولكن يجب ألا ننسى أن الأهم من ذلك هو الاستفادة من عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية بما يخدم مصالح الوطن الاقتصادية، فهناك جوانب كثيرة يمكن الاستفادة منها، أهمها:

الاستفادة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nations (MFN) فيما يخدم الصادرات السعودية النفطية وغير النفطية. لأن هذا المبدأ يعطي ميزة تتركز في عدم تمييز معاملة الصادرات السعودية لأسواق الدول الأعضاء ومعاملتها معاملة مماثلة للصادرات من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة فالصادرات من البتروكيماويات سوف لن تزيد الضرائب التي تفرض عليها عن مثيلاتها في الدول الصناعية الأعضاء في المنظمة وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات غير النفطية، التي كانت تفرض عليها رسوم جمركية عالية قبل دخول المملكة للمنظمة.

الاستفادة من اتفاقية مكافحة الإغراق، التي تعطي الفرصة للمنتجين السعوديين لدفع الضرر عن منتجاتهم التي تتعرض للإغراق من المنتجات المماثلة الواردة من الدول الأعضاء في المنظمة.

المشاركة في صنع القرار في جميع المجالات بما يتوافق مع مصالح المملكة الاقتصادية بعد أن كانت المملكة تشارك بصفة "مراقب" فقط والآن أصبحت عضوا فعالا في المنظمة.

الاستفادة من الدعم الفني الذي تقدمه المنظمة للدول الأعضاء في مجالات التأهيل والتدريب.

الاستفادة من لجان فض المنازعات الاقتصادية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية مع الدول الأعضاء دون اللجوء إلى الأمور السياسية الأكثر ضررا على الدول، التي قد تصل إلى نشوب الحروب في السابق.

من هذا المنطلق تأتي أهمية مرحلة ما بعد الانضمام في كيفية الاستفادة من جميع الجوانب الايجابية للانضمام، ومما لا شك فيه أن الدولة أيدها الله تدرك ذلك وصدرت التوجيهات اللازمة بتشكيل فرق العمل والتوجه لإنشاء كيان متخصص يعنى بشؤون منظمة التجارة العالمية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن متابعة تنفيذ الالتزامات أمر لا يقل أهمية عن الاستفادة من الايجابيات لأن أي تقصير في هذا الجانب سوف تكون له آثار سلبية على الاقتصاد السعودي. الالتزامات واضحة ومكتوبة في تقرير فريق العمل وما على كل جهة معنية في الدولة إلا متابعتها والتأكد من تنفيذها والتحديث إذا استدعى الأمر ذلك.

أهمية متابعة جميع ما يدور في أروقة منظمة التجارة العالمية في مقرها في جنيف، يدرك المتتبع للاجتماعات والمفاوضات الرسمية وغير الرسمية التي تعقد في قاعات الاجتماعات في منظمة التجارة العالمية أهمية التواجد الدائم لفريق متخصص في جميع المجالات الاقتصادية لأن تلك الاجتماعات والمفاوضات هي التي من خلالها يتم صنع القرارات المستقبلية والخطط للاقتصاد العالمي. وليس أدل على ذلك من تعدد مكاتب الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في جنيف، وهذا هو التحدي الذي أمامنا في المرحلة المقبلة حتى يكون هناك إلمام كامل بما يجري في أروقة المنظمة ونستفيد من التفاوض مع الدول التي ترغب في الانضمام للمنظمة بما يخدم صادراتنا من السلع والخدمات. هذا التحدي ليس بالصعب على حكومة خادم الحرمين الشريفين الذي كان له شخصيا دور كبير في الإسراع بعملية الانضمام بفضل حنكته السياسية والاقتصادية.

أهمية إيجابيات الانضمام للمنتج والمستهلك والمستثمر السعودي.

ومما لا شك فيه أن الدولة أيدها الله تسعى لمصلحة الوطن والمواطن من خلال عضويتها في منظمة التجارة العالمية، فئة المستهلكين سوف يتوافر لهم جميع احتياجاتهم من السلع الزراعية والصناعية والخدمات بأسعار منافسة نتيجة غزو الواردات من الدول الأعضاء للأسواق السعودية، وشريحة المنتجين في جميع المجالات سوف تتوافر لهم مدخلات الإنتاج بأسعار أقل من السابقة في ظل المنافسة الحادة بين موردي هذه المدخلات وبالتالي تنخفض تكاليف الإنتاج وما عليهم سوى إعادة هيكلة الإنتاج وفق الميزة النسبية للإنتاج. والارتقاء بجودة منتجاتهم ليكون لها المقدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. وفئة المستثمرين سوف يتمتعون بما تضمنه مبدأ المعاملة الوطنية National Treatment ، التي تنص على معاملة المستثمر الأجنبي معاملة مماثلة لتلك التي يعامل بها المستثمر الوطني. فالمستثمر السعودي والذي لا نشك أبدا في أنه يعطي الأولوية لهذا الوطن المعطاء سوف يتمتع بميزة المعاملة الوطنية إذا رغب في الاستثمار في إحدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من حيث التسهيلات والإجراءات وغيرها.

هذا والله أسأل أن يمن على وطننا الغالي بالأمن والرخاء في ظل حكومتنا الرشيدة وشعبها الوفي، وكل عام وأنت بخير يا وطني.

كاتب اقتصادي سعودي
الرياض